التوزيع: عام
E/ESCWA/PPTCO/1992/WG.2/3
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالعربية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

احتفال الاسكوا باليوم العالمي
للتضامن مع الشعب الفلسطيني
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
عمان

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
MAR 0 1 1993
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

التقرير النهائي

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 7
Directory Name:
CD7\PPTCO\92_WG2_3
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

تقرير عن احتفال الاسكوا باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
عمان، الاردن

مقدمـــــة

احتفلت الاسكوا باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يوافق ٢٩ تشريـــن الثاني/نوفمبر من كل عام. وبهذه المناسبة، نظّمت اللجنة برنامجيْن للاحتفال، عُقدت في إطار الأول ندوة عن مشكلة البطالة والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نوقشت فيها دراسة عن البطالـة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي إطار البرنامج الثاني، أُلقِيت كلمات حول القضية الفلسطينية، كمـا عَرضت الأونروا فلماً تسجيلياً عن ظروف معيشة اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن في ظـــل مشكلة البطالة. وفي ختام الاحتفال، أدت فرقة شعبية فلسطينية بعض رقصات الدبكة والأغاني الوطنية.

الحضور وتنظيم الاحتفال

١- احتفلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) باليوم العالمي للتضامن مع الشعـــب الفلسطيني، وذلك في المركز الثقافي الملكي بعمان، الأردن، في يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبـــر ١٩٩٢. وبهذه المناسبة، نظّمت الاسكوا برنامجيْن صباحي ومسائي للاحتفال بهذا اليوم العالمي، الذي يصـادف ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام.

٢- وحضر الاحتفال مندوبون عن فلسطين (سفارة فلسطين في عمان ودائرة الشؤون الاقتصاديـــة والتخطيط) وعدد من الجامعات والمؤسسات الفلسطينية، هي: جامعة النجاح الوطنية بنابلس، وجامعـــة القدس المفتوحة، وجامعة بيرزيت، والجامعة الاسلامية بغزة، وغرفة تجارة وصناعة نابلس، ونقابـــة المهندسين وجمعية البيئة بغزة. كما شارك في الاحتفال مندوبون عن عدد من الوزارات والجامعـــات والمؤسسات الأردنية، هي وزارة الخارجية، ووزارة التخطيط، ووزارة العمل، والجمعية العلمية الملكيـــة، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، والبنك المركزي، وبنك الاسكان، والبنك العربـــي، ومؤسسة عبد الحميد شومان، وصندوق التنمية والتشغيل، ومركز التعاون العربي للدراسات الاقتصاديـــة، ونقابة الصيادلة. ومن المنظمات الاقليمية، شارك في الاحتفال اتحاد الجامعات العربية.

٣- ومثّل الاسكوا الأمين العام التنفيذي، ورؤساء الشعب والوحدات التالية: شعبة الموارد الطبيعيـــة والطاقة، وشعبة الاحصاء، وشعبة التخطيط الانمائي، وشعبة التنمية الاجتماعية والسكان، وشعبة الزراعـــة المشتركة بين الاسكوا والفاو، ووحدة التعاون الفني. كما اشترك من الاسكوا عدد من المستشاريـــن الاقليميّين، وأعضاء مجموعة العمل حول الدراسات الفلسطينية. وقام بالأعمال التحضيرية لهذا الاحتفـــال المستشار الاقليمي في تخطيط التنمية وسياساتها/رئيس مجموعة العمل حول الدراسات الفلسطينية لـــدى الاسكوا.

٤- ومن المنظمات الدولية، اشترك في الاحتفال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحـــدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى (الأونروا). ومن الجمعيات التطوعية شاركـــت مؤسسة فرديتس ايبرت.

٥- وقد نُظِّم الاحتفال حسب النسق التالي:

البرنامج الأول: ندوة عن مشكلة البطالة والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

٩ر٣٠ - ١٠ر٣٠ افتتاح الندوة

الاسكوا: كلمة الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

فلسطين: كلمة ممثّل دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

١٠ر٣٠ - ١١ر٠٠ استراحة

١١ر٠٠ - ١٤ر٠٠ عرض دراسة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومناقشتها: الدكتور عبـــد الفتاح ابو شكر

المُعقّب الأول: ممثّل دائرة الشؤون الاقتصاديـــة والتخطيط - فلسطين

المُعقّب الثاني: ممثّل وزارة العمل - الأردن

مناقشة عامة

البرنامج الثاني:

١٧ر٠٠ - ١٩ر٠٠ احتفـــال

الاسكوا: كلمة الأمين العام التنفيذي

الأردن: كلمة ممثل وزارة الخارجية وكلمة ممثّل عن الوفد الاردني الى محادثـــات السلام

فلسطين: كلمة فلسطين وكلمة ممثل عن الوفد الفلسطيني الى محادثات السلام

لوحة فولكلورية: رقص شعبي فلسطيني

موجز وقائع البرنامج الأول للاحتفال

٦- بدأت وقائع البرنامج الأول للإحتفال في الساعة ٩ر٣٠ عندما افتتح الدكتور فؤاد بسيسو، المستشار الاقليمي بالاسكوا، ندوة مشكلة البطالة والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرحّب بالحضور من المؤسسات ذات الصلة بالعمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشكرهم على حضورهم وعلى المشاركة في مناقشات الندوة التي تجمع بين الرأي التحليلي العلمي والاتجاه التطبيقي لبلورة رؤية متكاملة لايجاد حلول مناسبة لمشكلة البطالة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

٧- وشدّد على ضرورة دمج عنصر التحليل العلمي في حلول مشكلة البطالة، مع إعطاء الأولوية لهذا الموضوع تجنباً لكارثة انسانية تصيب الشعب المحتل وسلطات الاحتلال ذاته وتعقّد مهام كافة الأجهزة المعنية بشؤون التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكد على اهمية تعبئة موارد مالية ضخمة لمواجهة المشكلة بتنفيذ برنامج متكامل لمدة خمس سنوات تقدّر تكلفته، وفق بعض المصادر، بحوالي خمسة مليارات دولار.

٨- وأكّد الدكتور بسيسو على ضرورة الاهتمام باعتبارات المدى القصير والمتوسط والطويل، مع مراعاة محدودية القدرة الاستيعابية للعمالة في ظل الاحتلال وأثر التطورات الدولية والاقليمية بالمنطقة.

٩- واختتم كلمته بتوجيه الشكر الى المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين والمركز الثقافي الملكي والمنظمات الدولية المشاركة والمساهمة والخبراء من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذا أجهزة الاعلام.

١٠- ثم تكلم الدكتور تيسير عبد الجابر، الأمين العام التنفيذي للاسكوا، فأشار الى أن إطار الاحتفال يتضمن نشاطيْن رئيسيْن، أولهما علمي ويضم خبراء ومختصين ويتناول موضوعاً هاماً هو البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أما النشاط الثاني فثقافي وإعلامي.

١١- ورحّب الأمين العام التنفيذي بالحضور لمشاركتهم في الندوة، فنوّه بالخبرات والكفاءات المتنوعة التي توافدت الى الاجتماع. كما رحّب بالوافدين من الأراضي الفلسطينية المحتلة والأخوة الأردنيين من مختلف الوزارات والهيئات المعنية. وأشار الى أن الأردن يعاني هو الآخر من مشكلة بطالة، وإن كان ذلك في سياقٍ مختلف عمّا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورحّب أيضا بممثلي الهيئات الفلسطينية والمنظمات الدولية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونروا، وكذلك مختلف أقسام الاسكوا.

١٢- وتتطرّق الى البطالة، فوجّه الشكر الى واضع الدراسة وقال ان هذه هي مشكلة الانسان العربي تحت الاحتلال، والتي تتجلّى في المعاناة الكبيرة في البحث عن عمل ومواصلة العمل في ظل ظروف الاحتلال الصعبة، بل والمعاناة اليومية في انتقال الانسان من وإلى مكان عمله، حيث يتعرض لممارسات تقتطع من جهده وساعات عمله وسفره ذهابا وعودة (أكثر من أربع ساعات يومياً).

١٣- وأكد على أن الاستقلال وحق تقرير المصير هما الحل الوحيد لهذه المشكلة. فتفتيت الكيان الفلسطيني في الأراضي المحتلة واستغلال السوق والموارد لخدمة اقتصاد اسرائيل هو ما فعله الاحتلال الاسرائيلي. وفي السبعينات كان الحل يأتي من العمل بالخارج، خاصة في دول الخليج. إلاّ أن أزمة الخليج أظهرت ان هذا الحل كان مؤقتا، كما أنها عملت على تفاقم مشكلة البطالة. وأكد على ضرورة أن يتركز النقاش على الحلول الممكنة في ظل الاحتلال، وليس فقط على عرض الحالة.

١٤- وقال ان الاسكوا تولي اهتماماً كبيراً لقضية تطوير القوى البشرية بشتّى مجالاتها. ونوّه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وجامعة القدس المفتوحة والفاو. وأضاف ان الاسكوا تنوي مواصلة ايفاد المستشارين والخبراء الى الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة وأن فلسطين دولة كاملة العضوية في اللجنة.

١٥- وفي ختام كلمته، رحّب بالحضور وشكرهم على مشاركتهم ودعاهم الى تقديم توصيات ومقترحات تساعد على حل مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي مشكلة تفاقمت بفعل عوامل شتى، منها الاحتلال الاسرائيلي، والممارسات الاسرائيلية، وأزمة الخليج، والهجرة الكبيرة لليهود السوفيات وإحلالهم محل العمال الفلسطينيّين.

١٦- ثم تكلم السيد محمد زهدي النشاشيبي، عضو اللجنة التنفيذية ورئيس دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية، فقال انه ليس من السهل أن نعرض الى بحث الأوضاع الاقتصادية دون طرح الوضع المتأزم للمفاوضات الثنائية. فالجولة السابعة من المفاوضات قد انتهت الى طريق مسدود، لأن المشروع الاسرائيلي للحكم الاداري الذاتي يستهدف تقسيم الأراضي الفلسطينية بحيث يتعذر توحيدها مجدداً بعد انتهاء الفترة الانتقالية. كما ان مقترحات رابين لا يمكن أن تشكّل أساساً للتوصل الى حل مرحلي مناسب يستند الى الشرعية الدولية ومبادرة السلام. كما ان الاسرائيليين يحاولون إضفاء الشرعية على وضع قائم غير شرعي. فالنظام القضائي الذي يقترحونه هو نظام عنصري.

١٧- وأضاف ان اسرائيل تسعى الى تقسيم السلطات في الأراضي المحتلة، في حين أن عملية السلام تستند الى مبدأ نقل السلطة من الحكم العسكري والادارة المدنية الاسرائيلية الى الهيئات الفلسطينية المنتخبة. كما ان المشروع الاسرائيلي يستهدف اقامة ثلاثة كيانات (كانتونات) في الضفة الغربية وقطاع غزة: كانتون فلسطيني وكانتون لليهود المستوطنين وكانتون مختلط يضم ما يسمى بالأراضي العامة. ولم يُشر المشروع الاسرائيلي الى أي انسحاب من الأراضي المحتلة، كما لم يتعرض لموضوع القدس. وهذا المشروع يضع هرماً للسلطات، على رأسه الحكومة الاسرائيلية ووزاراتها المختلفة التي تشرف على هيئات الحكم الذاتي الفلسطينية وهيئات الحكم الذاتي للمستوطنين اليهود.

١٨- وأشار السيد النشاشيبي الى سياسة الهيمنة الاسرائيلية على اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة، في الوقت الذي يناضل فيه الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة، كما أكدتها قرارات الامم المتحدة، ولاستعادة السيطرة على موارده الطبيعية وبناء اقتصاده الوطني المتحرر من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، وهي تبعية فرضتها اسرائيل خلال احتلالها للاراضي الفلسطينية.

١٩- وأكد أن الشعب الفلسطيني يرفض تفتيت الوحدة الجغرافية لأرضه، ولن يقبل بإضفاء الشرعية على الوجود الصهيوني الاستيطاني، كما انه لن يقبل سلطة أخرى على أرضه. ودعا الى وضع مذكرة تفاهم مع الاسكوا تحدّد أولويات العمل المشترك في المرحلة الانتقالية لتعزيز فعالية الأنشطة المتصلة بالتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة إعادة بناء وتطوير الاطار المؤسسي لأنشطة التنمية الاقتصادية. كما دعا الى تنفيذ قرار الاسكوا ١٨٤ (د-١٦) الصادر في هذا الشأن.

٢٠- وفي ختام كلمته، دعا الصناديق والمؤسسات العربية المتخصصة والهيئات الانمائية الدولية إلى عقد اجتماع عاجل لوضع خطة تنمية اقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وناشد المجتمع الدولي دعم النضال الفلسطيني.

٢١- وبعد استراحة قصيرة، استؤنفت الندوة، حيث قام الدكتور عبد الفتاح خالد أبو شُكر، الأستاذ المشارك بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، بعرض دراسة أعدّها عن البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ١٩٦٨-١٩٩١ (E/ESCWA/PPTCO/1992/WG.2/2). واستهل حديثه قائلا ان السياسة الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي هدفت منذ البداية الى منع تطور اقتصاد فلسطيني مستقل وقادر على الاستمرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما ان هذه السياسة عملت على ربط اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي وجعله تابعاً له، واستغلال ما فيه من موارد بشرية واقتصادية. وقد أدت هذه السياسة الى تدمير الهياكل الأساسية لاقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعجزها عن استيعاب الأيدي العاملة أو توفير فرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة.

٢٢- ومضى يقول ان هذه الدراسة تنطلق من الفرضية التي تقول بأن أهم الأسباب التي أدت الى بروز مشكلة البطالة تعود الى الاجراءات القمعية التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني كردٍّ على الانتفاضة الفلسطينية، اضافة الى الهجرة اليهودية المكثّفة التي بدأت تتدفق على اسرائيل منذ أواخر عام ١٩٨٩، فضلا عن أزمة الخليج وما أعقبها من عودة عشرات الألوف من الفلسطينيين العاملين في الكويت ودول الخليج الأخرى.

٢٣- وأشار الى أن مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد مرت بثلاث فترات، الأولى بين عامي ١٩٦٨-١٩٨٧، والثانية بين عامي ١٩٨٧-١٩٨٩، والثالثة منذ أواخر عام ١٩٨٩ وحتى الوقت الحاضر. وخلال الفترة الأولى، وهي فترة ما قبل الانتفاضة، كانت المعلومات المتوفرة عن البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقتصرة على البيانات التي ينشرها مكتب الاحصاء الاسرائيلي، والتي تعتمد على المسح الميداني باستخدام عيّنة عشوائية للأسر في هذه الأراضي. واستنادا الى هذا المسح يُعتبر الشخص العاطل عن العمل هو الشخص الذي يكون في سن العمل، ولم يعمل خلال أسبوع المسح ساعة واحدة، ومازال يبحث عن عمل عن طريق التسجيل لدى مكتب العمل أو الاستخدام في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا التعريف للعاطل عن العمل لا يشمل الأشخاص الذين عملوا ولو لساعة واحدة خلال أسبوع المسح، أي لا يشمل البطالة الجزئية، وهي الأكثر انتشاراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما لا يشمل من يبحثون عن عمل ولكن لم يسجلوا أسماءهم لدى مكتب العمل أو الاستخدام.

٢٤- واسترسل يقول ان استخدام هذا التعريف من قبل مكتب الاحصاء الاسرائيلي قد أدى الى ظهور البطالة بمستوى منخفض في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن هذا التعريف لا يشمل العاملين الذين لا يجدون فرصة عمل تتلاءم ومؤهلاتهم ويقبلون أعمالا لبعض الوقت منخفضة الانتاجية والدخل، على أمل أن يجدوا عملا أفضل في المستقبل. ويؤدي هذا الأمر ايضا الى ظهور البطالة بمعدل منخفض، لأنها تستثني هذه النوعية من العاملين كعاطلين عن العمل.

٢٥- ومن الزاوية الأكاديمية، فانه في حالة كون معدل البطالة ٥ في المائة يمثل المعدل الطبيعي للبطالة، فان ذلك يعني ان اقتصاد الأراضي الفلسطينية هو في حالة تشغيل كامل باستثناء عام ١٩٦٨ في الضفة الغربية وعامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ في قطاع غزة. الا أن نظرة الى واقع اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة وحالات الكساد الاقتصادي التي مرّ بها تثبت أن حالة الاستخدام الكامل لم تكن موجودة باستمرار، كما ان حالة الاستخدام الكامل التي تشير اليها الاحصاءات الاسرائيلية لا تأخذ بعين الاعتبار كون ٤٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية تعمل في سوق العمل الاسرائيلي وأن ٢١ في المائة من هذه القوى اضطرت الى الهجرة الى الخارج لانعدام فرص العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٦- وبالاضافة الى ذلك، فان الدراسة الميدانية الوحيدة التي أجراها الباحث في عام ١٩٨٥ عن سوق العمل والبطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أظهرت أن معدل البطالة بالمفهوم الضيق لها، دون مراعاة البطالة الجزئية المنتشرة، وصلت في الضفة الغربية الى ٩ر١٤ في المائة وفي قطاع غزة الى ٢ر٧ في المائة، في حين أظهرتها الاحصاءات الاسرائيلية بمعدل ٥ في المائة في الضفة الغربية و ٢ر١ في المائة في قطاع غزة.

٢٧- وكان للانتفاضة سلسلة من الممارسات الاقتصادية المباشرة، من أبرزها المقاطعة الواسعة للمنتجات الاسرائيلية التي يمكن الاستغناء عنها أو استبدالها بمنتجات فلسطينية. كما أيقظت الانتفاضة الوعي لدى الشعب الفلسطيني بضرورة الاعتماد على الذات، وخلقت الرغبة الشديدة لديه للتخلص من التبعية والهيمنة الاسرائيلية على اقتصاده. وانعكست هذه الممارسات على مستويات التشغيل والبطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فعلى صعيد حجم التشغيل، حدث تحول لصالح سوق العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث ارتفعت نسبة اليد العاملة الفلسطينية التي تعمل في سوق العمل الداخلي من ٦٠ر٧ في المائة عام ١٩٨٧ الى ٦٣ر٧ في المائة عام ١٩٩٠ من مجموع القوى العاملة. وفي مقابل ذلك، انخفضت نسبة الفلسطينيين العاملين في اسرائيل من ٣٩ر٣ في المائة الى ٣٦ر٢ في المائة خلال نفس الفترة.

٢٨- أما على صعيد سوق العمل الاسرائيلي، فقد انخفضت نسبة اليد العاملة الفلسطينية التي تعمل في هذه السوق، حيث انخفض عدد العاملين من هذه الأراضي في اسرائيل بنسبة ٥ر٣ في المائة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩. وقد زاد من حدة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الاجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي لقمع الانتفاضة الفلسطينية، مثل فرض منع التجول لفترات طويلة، والضرائب الباهظة التي تفرضها، وإعاقة حركة النقل البري بين أجزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، واصدار البطاقات الخضراء التي تمنع حاملها من العمل في اسرائيل، وادخال نظام البطاقات الممغنطة التي تمنع من لا يحملها من العمل في اسرائيل.

٢٩- ومن الآثار الأخرى للانتفاضة انخفاض عدد ساعات العمل الأسبوعي وعدد أيام العمل الشهري. فقد انخفض معدل ساعات العمل الأسبوعي، في الضفة الغربية، من ١ر٤٤ ساعة عام ١٩٨٧ الى ٩ر٣٢ ساعة عام ١٩٨٩، وفي عام ١٩٨٨ انخفض هذا المعدل الى ٢ر٣٠ ساعة. وفي قطاع غزة، انخفض هذا المعدل من ٦ر٤٢ ساعة عام ١٩٨٧ الى ٩ر٣٥ ساعة عام ١٩٨٩، وفي عام ١٩٨٨ انخفض هذا المعدل الى ٣٤ ساعة في الأسبوع. أما بالنسبة لعدد أيام العمل الشهري، فقد انخفض في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ من ٢ر٢٤ يوم عمل الى ٥ر٢١ يوم عمل، وفي قطاع غزة من ١ر٢٤ يوم عمل الى ٤ر١٩ يوم عمل. وبالنسبة للعاملين من الأراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل، فقد انخفض معدل أيام العمل الشهري لهم خلال نفس الفترة من ٢٢ يوم عمل الى ٣ر١٧ يوم عمل.

٣٠- وعلى الرغم من أن الاحصاءات الدولية للبطالة لا تشمل المعتقلين أو السجناء، فان الوضع الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة يتطلب أخذ هذه الأعداد في الاعتبار عند حساب معدل البطالة في هذه الأراضي.

٣١- وانتقل الى الفترة الثالثة لمشكلة البطالة، فقال ان التغيّرات الكبيرة التي حدثت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في أواخر عام ١٩٨٩ وعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ قد أدت الى تدفق موجات هجرة يهودية مكثفة الى اسرائيل. ولمعرفة مدى تأثير موجات الهجرة اليهودية الجديدة على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا بد من معرفة بعض الخصائص التعليمية والديمغرافية لهؤلاء المهاجرين والى أيّ مدى يمكن لهم أن يحلّوا محل الأيدي العاملة من الأراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل.

٣٢- وتابع كلامه قائلا ان نسبة القوى العاملة من اجمالي مجموع المهاجرين اليهود الجدد تصل الى ٦ر٥٢ في المائة، أي أن هناك ٧٠٠ ٢١٣ عامل سيدخلون سوق العمل الاسرائيلي للبحث عن عمل، وهم الذين سيُشكّلون عنصر الإحلال محل اليد العاملة الفلسطينية في اسرائيل. الا أن العامل الحاسم في هذا المجال هو تأهيلهم العلمي ونوع الوظائف التي سيعملون بها. واستنادا الى البيانات الاسرائيلية، فان ٣٩ في المائة من العاملين اليهود المهاجرين عام ١٩٩٠ يصنّفون تحت فئة العلماء والأكاديميّين، مثل المهندسين والأطباء والفيزيائيّين، و ٤ر٣٤ في المائة تحت فئة الفنيين، مثل الممرضين والممرضات، و ٣ر٤ في المائة تحت فئة المدراء والكتبة، و ٣ر٦ في المائة تحت فئة عمال البيع والخدمات، و ٣ر. في المائة تحت فئة عمال الزراعة، و ٨ر١٢ في المائة تحت فئة العمال المهرة في الصناعة، و ٢ في المائة تحت فئة العمال غير المهرة.

٣٣- ويتبيّن من مؤهلات المهاجرين الجدد العاملين أنهم لا يشكّلون عنصراً إحلالياً محل اليد العاملة الفلسطينية في اسرائيل إلاّ بنسبة ضئيلة.

٣٤- وعندما بدأت أزمة الخليج في آب/اغسطس ١٩٩٠ ثم اندلعت حربها في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، مُنع العمال الفلسطينيون من الوصول الى أماكن عملهم في اسرائيل، كما مُنعوا بعد انتهاء الحرب مباشرة من العودة الى أماكن عملهم في اسرائيل. كذلك، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة عودة الآلاف من الكويت ودول الخليج.

٣٥- وإذا أخذنا في الاعتبار البطالة الجزئية والأشخاص الغائبين عن عملهم بشكل مؤقت، والذين يُقدّر عددهم في عام ١٩٩٠ بحوالي ٨٠٠ ٦١ شخص، فإن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيرتفع الى ٣٦ر٤ في المائة. واذا ما أضيف عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية، والذي وصل عام ١٩٩١ الى ٠٠٠ ٢٠، فان معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيصل الى ٤٢ر٧ في المائة.

٣٦- وانتقل الى الحديث عن المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل فقال ان حملة الشهادات الجامعية يشكّلون ٢٦ر٦٢ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واذا ما أضفنا اليهم نسبة حملة الشهادات من المعاهد المتوسطة، والتي بلغت ١٧ر٢٦ في المائة، تَشكّل هؤلاء العاطلون عن العمل ٤٣ر٨٨ في المائة من اجمالي العاطلين في هذه الأراضي.

٣٧- وتطرّق الى أنواع البطالة، فقال انها تنقسم في الأراضي الفلسطينية المحتلة الى بطالة هيكلية وبطالة دورية. وينشأ النوع الأول عندما توجد وظائف شاغرة في نفس الوقت الذي يوجد فيه عاطلون عن العمل، الا أن مؤهلات اؤلئك العاطلين عن العمل لا تتناسب مع المؤهلات المطلوبة لتلك الوظائف. كذلك، ينشأ هذا النوع من البطالة حينما توجد أعداد كبيرة من خريجي الجامعات بلا عمل. أما النوع الثاني فينشأ عندما يكون هناك نقص عام في الوظائف. ويظهر هذا النوع، عادة، في حالات الكساد الاقتصادي. وأشار الى أن البطالة الهيكلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل ٤٣ر٨٨ في المائة، في حين تشكل البطالة الدورية ١٢ر٥٦ في المائة.

٣٨- وعرض لأسباب البطالة فأرجعها الى عوامل داخلية وأخرى خارجية. وقد تمثلت العوامل الداخلية في لجوء الاحتلال الاسرائيلي، منذ عام ١٩٦٧، الى تعطيل عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستغلال مواردها الاقتصادية والبشرية، مما أدى الى خلق اقتصاد فلسطيني عاجز. وقد تجلى هذا العجز في عدم قدرة هذا الاقتصاد على استيعاب الأيدي العاملة وعن توفير فرص العمل. أما العوامل الخارجية فتتمثل في اغلاق سوق العمل الاسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية، وإحلال المهاجرين اليهود الجدد محل العمال الفلسطينيّين، وعودة الآلاف من القوى العاملة الفلسطينية من دول الخليج نتيجة لأزمة وحرب الخليج.

٣٩- ويتضح مما تقدم أن مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي مشكلة مزمنة ومرتبطة بوجود الاحتلال الاسرائيلي. وبالتالي، فإن القضاء عليها بشكل تام يشترط انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادة بناء اقتصاد هذه الأراضي، بما في ذلك إعادة بناء البنية التحتية، وتعديل نظام التعليم الحالي الذي لم يُصمّم لتلبية الاحتياجات المحلية ولكن لتلبية الاحتياجات الخارجية. كما يتعين توجيه النظام التعليمي نحو خدمة التنمية الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والتوسع في التعليم المهني والفني، إذ أن معظم الآلات في المصانع الفلسطينية تتم صيانتها بخبرة اسرائيلية.

٤٠- وقال ان ارتباط عملية القضاء على البطالة بزوال الاحتلال الاسرائيلي لا يعني عبثية القيام بعدد من المشاريع الاقتصادية بهدف التخفيف من حدة هذه المشكلة. وأضاف ان المشاريع المقترحة تنقسم الى مشاريع قصيرة المدى وأخرى متوسطة وطويلة المدى. والنوع الأول من المشاريع يستهدف القضاء على

مشكلة البطالة الدورية أو الحد منها، ويشمل مشاريعاً في مجالات الاسكان، والأبنية والمرافق العامة، واستصلاح الأراضي الزراعية، وتقديم القروض. أما النوع الثاني من المشاريع فيشمل دعم وتشجيع مشاريع تنمية الموارد المالية، واقامة بنية مالية تحتية، وبالذات البنوك المتخصصة مثل بنك الانماء الصناعي وبنك الاقراض الزراعي وبنك الاسكان، وتشجيع اقامة المشاريع الصناعية التي تساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيّين وتساعدهم في تحقيق درجة عالية من الاستقلال عن الاقتصاد الاسرائيلي. كما يشمل هذا النوع من المشاريع تعديل نظام التعليم الحالي والتركيز بشكل أكبر على التعليم المهني والفني، وتشجيع اقامة المؤسسات التسويقية المتخصصة في كافة المجالات الاقتصادية.

٤١- وعقّب الدكتور جواد ناجي عوض، مدير دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بدولة فلسطين، على دراسة البطالة فوجّه الشكر الى الأمانة التنفيذية للاسكوا على مبادرتها بالاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كما أعرب عن التقدير والعرفان للمملكة الأردنية الهاشمية لما قدمته من تسهيلات في هذا الصدد. وأشاد بموضوع الندوة لإرتباطه بالقضية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وقال إن اختيار موضوع الندوة قد جاء نتيجة ادراك الاسكوا لحجم مشكلة البطالة ومخاطرها على الأوضاع الاجتماعية للشعب الفلسطيني.

٤٢- وأشاد بقدرات الدكتور أبو شكر ودراساته وأبحاثه حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما نوّه بما تضمنته الدراسة من احصائيات ومعلومات وتحليلا شاملا وواقعيا لمشكلة البطالة، وما احتوته من أفكار واستنتاجات ومقترحات للحد من هذه المشكلة.

٤٣- وقال ان الباحث قد أحسن عملا عندما قدم في مطلع دراسته عرضا موجزا للملامح الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني ليجعل من هذا العرض مدخلا لموضوع البطالة، حيث خلص الى نتيجة لا نختلف عليها، وهي أن الاحتلال الاسرائيلي هو السبب الرئيس والعائق الوحيد أمام نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني. لذلك، فإن من المغالطة أن يبني الباحث دراسته على الفرضية القائلة بأن أسباب مشكلة البطالة تعود الى العناصر الثلاث التالية: الاجراءات القمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي كرد فعل على الانتفاضة الفلسطينية، والهجرة اليهودية الجديدة المكثفة الى فلسطين منذ أواخر عام ١٩٨٩، وأزمة الخليج وما نجم عنها من عودة الفلسطينيين بأعداد كبيرة. وكان من الممكن تقبل هذه الفرضية لو أن الهدف من الدراسة هو التدليل على استفحال مشكلة البطالة. لكن المشكلة موجودة منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي. لذا، فإن الاحتلال هو السبب الرئيس لمشكلة البطالة.

٤٤- واستطرد يقول ان الباحث تناول في دراسته مراحل ثلاث لمشكلة البطالة، الأولى تواكب الفترة الواقعة ما قبل الانتفاضة، والثانية خلال فترة الانتفاضة، والثالثة تبدأ منذ أواخر ١٩٨٩ مع تدفق موجات الهجرة اليهودية الجديدة المكثفة الى فلسطين. وعقّب على ذلك بقوله أن الفترة الثانية والثالثة متداخلتان، لأن الانتفاضة لا تزال قائمة ومستمرة ومتصاعدة، كما أن الهجرة اليهودية ما زالت مستمرة. وبالتالي، كان من الأفضل دمجهما في مرحلة واحدة.

٤٥- ومضى يقول ان الباحث تمكّن من ضحد الاحصاءات الاسرائيلية بشأن البطالة، الا أنه خلص الى نتيجة لا تتفق والواقع، حيث أظهر أن الهجرة اليهودية المكثفة لم تشكل عنصرا احلاليا لليد العاملة

الفلسطينية لأسباب تتعلق بمستوى المهارات العلمية للمهاجرين. وواقع الأمر أن نسبة كبيرة من المهاجرين أصبحوا يُقبلون على الوظائف التي يعمل بها الفلسطينيون في اسرائيل.

٤٦- وأشار الى ان من المفيد لو أن الدراسة أفردت فصلاً خاصاً حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني في ظل الكيان الفلسطيني المستقل. ورغم تعنُّت اسرائيل، ينبغي للشعب الفلسطيني تحقيق نتائج ايجابية من مسيرة السلام. وعندما يكون من الممكن الخروج من هذه المسيرة السلمية بنتائج ايجابية، فلا بد من مراعاة ابراز رؤيتنا لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني.

٤٧- واختتم تعقيبه بقوله ان أية مقترحات وتوصيات بشأن إقامة المشاريع والبنى التحتية والمؤسسات المالية في ظل الاحتلال يبقى تنفيذها خارج نطاق سيطرة القرار الفلسطيني، وأن زوال الاحتلال وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية والسيطرة على الموارد الفلسطينية هي السبيل الوحيد لإيجاد الحلول الملائمة لكافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

٤٨- ثم عقّب على الدراسة الدكتور عادل لطفي بدارنه، ممثل وزارة العمل الأردنية، فنوّه بالدكتور أبو شكر وبما تميزت به الدراسة التي أعدها من دقة وشمول وتوثيق كامل. وقال ان ٤٠ في المائة من القوى العاملة الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة هم عبارة عن مستخدمين في الاقتصاد الاسرائيلي، الأمر الذي يؤكد مدى الضرر الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية في الأراضي المحتلة، التي أصبحت غير قادرة على استيعاب القوى العاملة الفلسطينية.

٤٩- ومضى يقول ان الاحصاءات التي تصدرها السلطات الاسرائيلية عن البطالة لا تعطي الصورة الكاملة والحقيقية عن وضع البطالة.

٥٠- وتطرق الى الحديث عن العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة المستخدمين في اسرائيل، فقال إن ظروف وشروط عملهم صعبة وشاقة. كما ان العمل في اسرائيل للقوى العاملة الفلسطينية قد ألحق ضررا بالغا باقتصاد المناطق المحتلة، من ارتفاع لأجور المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لامتصاص القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية لنسبة كبيرة من عمال هذه المناطق، مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع والمواد المنتجة في الضفة والقطاع، والى جعل هذه السلع غير قادرة على منافسة البضائع الاسرائيلية، مما اضطر العديد من أصحاب العمل الى إغلاق مؤسساتهم وتحولهم الى عاملين بأجر.

٥١- وأشار الى أن الأرقام المنشورة عن حجم العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في اسرائيل، والتي تزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ عامل، هي ارقام مبالغ فيها لأسباب عدة منها ارتفاع معدلات البطالة في الضفة والقطاع بسبب احلال المهاجرين اليهود الجدد محل العمال الفلسطينيين في اسرائيل.

٥٢- وتطرّق الى قضية الهجرة للعمل في الخارج فقال انها من آثار السياسات والممارسات الاسرائيلية الرامية الى تهميش اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة وجعله غير قادر على خلق فرص العمل الكافية

لاستيعاب الباحثين عن عمل، وخاصة للفئات المتعلمة والمثقفة والمدربة. وقد أفادت هذه الهجرة بلدان الخليج ولم تعد بالفائدة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن هذه الكوادر البشرية المؤهلة لم تستفد منها المؤسسات المختلفة، وذلك بسبب العراقيل التي تضعها اسرائيل أمام هذه الفئة. وقد أدى هذا الى انخفاض نسبة المتخصصين والفنيين بين صفوف القوى العاملة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

٥٣- وأكّد على ضرورة التعليم العالي لخدمة الاقتصاد الفلسطيني. فمثلا لا توجد في الضفة الغربية وقطاع غزة كلية واحدة للزراعة تستطيع تخريج كوادر مؤهلة تساهم في تنمية القطاع الزراعي.

٥٤- وانتقل الى موضوع أغفلته الدراسة، ألا وهو الاجراءات القمعية التي انتهجتها السلطات الاسرائيلية للقضاء على الانتفاضة، مما أدى الى حدوث نحو ٨٨ ٠٠٠ اصابة، تسببت نسبة كبيرة منها في احداث العديد من الاعاقات الدائمة أو المؤقتة لأصحابها، ومنهم من هم في سن العمل. وستكون مثل هذه الاعاقات السبب في وجود بطالة مستديمة بين بعض فئات القوى العاملة الفلسطينية.

٥٥- وأرجع البطالة المتفشية في صفوف القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة الى مصادر رئيسة ثلاثة، هي السياسات المتبعة من قبل اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي جعلت اقتصادها غير قادر على خلق فرص العمل؛ وانغلاق أبواب العمل في وجه القوى العاملة الفلسطينية داخل اسرائيل؛ وعودة اعداد كبيرة من العاملين الفلسطينيين من الخارج بسبب أزمة الخليج. وأضاف أن المصدر الأول هو الذي يجب أن تنصب نحوه البرامج والسياسات الرامية الى تنشيط الاقتصاد الفلسطيني ليكون قادرا على استيعاب وتشغيل القوى العاملة الفلسطينية.

٥٦- وفي هذا الصدد، أكد على ضرورة وجود سلطة وطنية لها كامل الصلاحية، دون تدخل من اسرائيل، لوضع السياسات والبرامج الكفيلة بتنمية القطاعات الاقتصادية. وفي حالة عدم توفر مثل هذه السلطة، يتعين وجود هيئة دولية تشرف على هذه العملية في الوقت الحالي الى حين ايجاد السلطة الفلسطينية ذات الصلاحيات المستقلة.

٥٧- وأعرب عن اتفاقه مع الدكتور أبو شكر في الرأي حول ضرورة تنفيذ مشاريع في مجالات تنمية البنية التحتية، وتوفير خدمات التعليم والصحة والاسكان، وتنمية قطاعي الزراعة والصناعة، وإقامة البنوك المتخصصة في مجالات الاسكان والصناعة والبلديات.

٥٨- ثم استهل المناقشة العامة الدكتور عبد الإله أبو عياش، مدير صندوق التنمية والتشغيل بالأردن، فقال ان مشكلة البطالة لن تحل الا بزوال الاحتلال الاسرائيلي. وأشار الى ضرورة تنفيذ مرحلة انتقالية لمعالجة مشكلة البطالة، تأتي بعدها مرحلة وضع البرامج طويلة الأجل.

٥٩- وأضاف ان مؤسسته قد خصصت ٢ر١ مليون دولار للمشاريع الانتاجية، كما دعمت مشاريع الأسر المنتجة، مثل زراعة المشاتل والخياطة، وما الى ذلك. وقام صندوق التنمية والتشغيل أيضاً بتمويل ٧٤٠ مشروعا وأوجد ٢ ٠٠٠ فرصة عمل، منها ٧٠ في المائة للجامعيين وخريجي كليات المجتمع. كما يقدم

الصندوق قروضا بشروط اسلامية (المرابحة الاسلامية) للذين يحجمون عن طلب قروض بسبب الفائـــدة المصرفية.

٦٠- وأشار الى ان الصندوق تلقى طلبات بشأن ١٤٠ مشروعا، موّل نصفها، منها ٨٠ في المائة على أساس المرابحة الاسلامية. وهذه تجربة رائدة. يمكن تطبيقها في الأراضي المحتلة. وأوضح ان الهدف الأساسي لصندوق التنمية والتشغيل هو توفير فرص العمل، حيث تربطه علاقات بمؤسسات التدريب المهنـــي والنقابات المهنية. وأضاف ان الاستفادة من العنصر النسائي محدودة، حيث لا تزيد مشاركة المرأة علـى ١٢ في المائة.

٦١- ثم تكلم الدكتور محمد أحمد صقر، الأستاذ بالجامعة الأردنية والجامعة الاسلامية بغزة، فقـــال ان اسرائيل قد فتحت باب العمل بعد الاحتلال بهدف تدمير القدرة الانتاجية، حيث ارتفعت مستويـــات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة ولم تتخذ سياسات لمواجهة هذه المشكلة. وأضاف أن علينـــا أن نتوقف عن تعليق مشاكلنا على مشجب الاحتلال . فالمشكلة تكمن في كيفية ادارة التنمية وتذليل العقبات المؤسسية التي تعترضها. وأشار الى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المحيطة.

٦٢- وتطرق الى التعليم، فأكد على ضرورة توجيهه توجيها سليما، وأن يكون البناء التحتي للمجتمـــع، وأن تتوافر فيه قيم حضارية وانسانية. ودعا الى تغيير المفاهيم السلبية تجاه التعليم المهني والفني.

٦٣- ثم تكلمت السيدة منى زهير دروزة، رئيسة قسم الدراسات بدائرة الشؤون الفلسطينية بـــوزارة الخارجية الأردنية، فأعربت عن اتفاقها مع ما ورد في الدراسة من وصف لوضع الاقتصاد الفلسطيني فـــي الأراضي المحتلة ورد أسباب ذلك الى السياسات والممارسات الاسرائيلية التي استهدفت تشويه وتبعيـــة اقتصادات المناطق المحتلة. كما أعربت عن اتفاقها مع الفرضية التي انطلقت منها الدراسة والتي عـــزت مشكلة البطالة الى الاجراءات القمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطينـــي كرد على الانتفاضة، والى الهجرة اليهودية المكثفة التي بدأت تتدفق على اسرائيل في أواخر عـــام ١٩٨٩، وصولا الى ما خلص اليه الباحث من اعتبار مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مزمنـــة ومرتبطة بوجود الاحتلال الاسرائيلي، واشتراط القضاء عليها بإنهاء الاحتلال واعادة بناء الاقتصـــاد الفلسطيني.

٦٤- وأشارت الى بعض مظاهر الاختلال، التي لم تذكرها الدراسة، ومنها نتائج سياسات الاستعمـــار الاستيطاني الصهيوني التي أدت الى سلب ٦٠ في المائة من الأراضي العربية وإقامة ما يزيد علـــى ٢٠٠ مستوطنة يهودية يقطنها حوالي ٢٣٥ر٠٠٠ يهودي. وقد أدت هذه السياسات الى استنزاف غالبيـــة الأراضي والمياه الجوفية والثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة. كما أشارت الى الهوة الساحقة بيـــن اقتصاد الضفة الغربية واقتصاد قطاع غزة، والى الاختلال الهائل في الميزان التجاري بين اقتصاد الأراضـــي المحتلة واسرائيل، من جهة، مقارنة مع اقتصاد الأراضي المحتلة والأردن، من جهة أخرى.

٦٥- وأشارت الى ضرورة مراعاة التدرج والمرحلية والمرونة في التخطيط التنموي واعداد برامج اعـادة بناء اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما العنصر الثابت الوحيد فيجب أن يكون إعادة بناء مجتمـــع

منتج عربي الهوية والانتماء قادر على استيعاب أكبر عدد من أبناء الشعب الفلسطيني الراغبين في العودة الى أرضهم والمشاركة في بناء وطنهم.

٦٦- وفي ختام كلمتها، تطرقت الى ضرورة إيجاد حلول فورية من خلال تنفيذ مشاريع متنوعة، مع مراعاة تدريب القوى العاملة، وتوجيه الاستثمار المحلي وأوجه تشغيل القروض الخارجية، وتنشيط مؤسسات التنمية القائمة ومدها بالمال والخبرات اللازمة، وتطوير تجربة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وتعميمها.

٦٧- ثم تكلم السيد معاذ ماجد نابلسي، رئيس غرفة تجارة وصناعة نابلس، فقال ان ما ترتب على الانتفاضة من امتناع الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل جاء مرضيا للكيان الصهيوني، ولكن في وقت غير مخطط له. وعندما بدأ العمال الفلسطينيون يشعرون بالحاجة الى العمل في اسرائيل، نتيجة عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعابهم، أصبحت اسرائيل تضع العراقيل امام اعطائهم فرصة للعمل. وجاءت حرب الخليج، التي كان من آثارها نزوح ما يزيد عن ٣٠٠ ٠٠٠ من الكويت ودول الخليج. كما بدأت اسرائيل في اتباع سياسة تدريب العمال الاسرائيليين ليحلوا محل الفلسطينيين.

٦٨- وخلال حرب الخليج، زادت نسبة البطالة عن ٥٠ في المائة (الربع الأول من عام ١٩٩١). إلا أن السلطات الاسرائيلية تنشر معلومات مضللة عن البطالة، بحيث تظهرها منخفضة كثيرا عن الواقع. فمن دراسة قام بها مركز الدراسات العمالية برام الله، في نهاية ١٩٨٩ ومطلع ١٩٩٠، تبين أن نسبة البطالة حوالي ٣٨ في المائة، ونسبة العاطلين عن العمل لمدة تزيد عن السنتين أكثر من ٤٠ في المائة. وهذا يدل على تفشي البطالة في صفوف العمالة الفلسطينية.

٦٩- وتطرق الى أسباب ارتفاع نسبة البطالة، فأرجعها الى نقص فرص العمل في الأراضي المحتلة نتيجة لعجز الاقتصاد الفلسطيني عن استيعاب اليد العاملة الفلسطينية، وظروف الانتفاضة، وسياسات السلطات الاسرائيلية الانتقامية ضد السكان والمؤسسات الاقتصادية، وقصر أوقات العمل في ظل الانتفاضة بفعل الحصار العسكري ومنع التجول والاضرابات، وقيام اسرائيل بطرد العمال العرب واستبدالهم باليهود المهاجرين، واستخدام البطاقات الخضراء التي يمنع حاملوها من العمل في اسرائيل أو السفر الى الخارج، فضلاً عن الاعتداءات المتكررة ضد العمال العرب داخل اسرائيل والمستوطنات الاسرائيلية.

٧٠- وفي ختام كلمته، أكد على ضرورة استصلاح الأراضي الزراعية لاستعادة اليد العاملة الفلسطينية في المصانع الاسرائيلية، وفتح الأسواق في جميع الدول العربية أمام المنتجات الفلسطينية، وفتح أبواب الاستثمار، مع توفير البنية التحتية اللازمة لتشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية.

٧١- ثم تكلم الدكتور منذر الشرع، نائب عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة اليرموك باربد، فقال انه يود أن يوضح عوامل جذب ودفع العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل داخل اسرائيل. فعوامل الدفع تتضمن:

(f) اضطراب الاقتصاد الوطني في الضفة والقطاع عشيّة الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧، مما أدى الى إغلاق العديد من المؤسسات العامة وتسريح عمّالها؛

(ب) اختلاف معدلات الأجور بين المناطق المحتلة واسرائيل، فضلا عن انتظام دفع الأجور أسبوعيا في اسرائيل؛

(ج) تقبّل العمال الفلسطينيين العمل في مجالات متدنية اجتماعيا، طالما أنهم يعملون في مجتمع غريب؛

(د) تزايد مقبولية العمل المأجور؛

(هـ) ارتفاع تكاليف المعيشة ومعدلات التضخم.

٧٢- وتطرق الى عوامل جذب العمالة الفلسطينية الى اسرائيل، فلخّصها في:

(f) حاجة الاقتصاد الاسرائيلي لليد العاملة، ولاسيما في قطاع الانشاءات والاسكان؛

(ب) تركيز الصناعات الاسرائيلية على الاستخدامات التكنولوجية المتطورة، وخاصة في مجال الصناعات العسكرية؛

(ج) انتظام دفع الأجور أسبوعيا؛

(د) عزوف الاسرائيليّين عن العمل في بعض المجالات التي تعتبر متدنية في السلّم الاجتماعي.

٧٣- وفي ختام كلمته، أعرب عن اتفاقه مع الدكتور جواد ناجي عوض بخصوص مسألة التمويل، ذلك ان المشاريع التي تقترحها الدراسة تتطلب بلايين الدولارات لتنفيذها.

٧٤- ثم تكلمت السيدة ريما جمال الضامن، الخبيرة الاقتصادية ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي بالأردن، فأشادت بالدراسة وأكدت ضرورة حل مشكلة البطالة بنوعيها الهيكلي والدوري.

٧٥- وأشارت الى ما ذكره السيد محمد زهدي النشاشيبي من أهمية الاعتماد على الذات، فذكرت ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يقوم بتنفيذ برنامج عالمي يطلق عليه اسم (TOKTEN) ويُعنى بالاستعانة بخبراء البلد المغتربين في مهام قصيرة الأمد للتدريب وإسداء المشورة في بلدانهم الأصلية. واقترحت، في هذا المجال، تطبيق هذا المشروع وتشكيل لجنة وطنية لوضع خطة اقتصادية انمائية، بحيث تتألف اللجنة من أكاديميين وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع الخبراء الفلسطينيين المغتربين، وبالتعاون مع الأونروا والاسكوا، لوضع أولويات التطوير

للمناطق المحتلة. ويكون من مهام اللجنة، وصولا الى الخطة الشاملة، تحديد الدور الحالي والمطلوب للتطوير من كل من منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، سواء التابعة للأمم المتحدة أو الثنائية.

٧٦- ثم تكلم الدكتور أحمد علي محمد أبو شيخه، مدير مركز الدراسات والتخطيط بجامعة القدس المفتوحة، فقال ان الدراسة المطروحة هي ورقة إحماء وتنبيه ولا تتطرق للموضوع بتعمق. إذ أن تخطيط القوى العاملة يجب أن يرتبط بخطة انمائية طويلة الأجل لمعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي تحت ظروف متغيرة. فالاقتصاد الفلسطيني يعاني من الركود والتضخم وانعدام المساواة.

٧٧- وتطرّق الى تجربة جامعة القدس المفتوحة، فقال ان الجامعة، حرصا منها على عدم الاسهام في زيادة عدد العاطلين عن العمل، قررت في عام ١٩٨٦، وفي اطار الخطة الدراسية، ألاّ يُخرَّج طالب بدون التعرف على مشروع وتنفيذه في المنطقة التي يقيم بها. وبذلك، يكون لدى الخريج القدرة على اقامة مشروع تجاري صغير في قريته أو في مدينته، بحيث لا ينضم الى صفوف العاطلين. وأكد على ضرورة تعديل نظام التعليم ليلبي متطلبات المجتمع.

٧٨- ثم تكلم الدكتور محمد هشام جبر، الأستاذ المساعد بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، فقال ان الدكتور أبو شكر اعتمد في احصاءاته على مصادر اسرائيلية. ففي الصفحة رقم ٤ من الدراسة، يذكر الباحث أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي هبطت خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٥. وهذا أمر غريب، لأن القطاع الزراعي هو أكبر القطاعات مساهمة في توليد الناتج المحلي الاجمالي. وفي الصفحة رقم ٦، يذكر ان عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفع خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٠ من ٧٠٠٠ ٩٦٦ نسمة الى ٠٠٠ ٥٩٧ ١ نسمة، أي انه لم يتضاعف حسب النظريات السكانية المعروفة. وهو يرجع السبب في ذلك الى أن صافي الهجرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة كان سالباً. غير أن التقديرات الفلسطينية تشير الى أن تعداد السكان يزيد عن ٢ر٢ مليون نسمة.

٧٩- واستطرد يقول ان الاحصاءات الواردة في الصفحة ٧ بشأن الزيادة الطبيعية للسكان والمعدل السنوي لنمو القوى العاملة تنطوي على تضارب كبير في الأرقام. وفي الصفحة رقم ٨، يذكر الباحث ان انخفاض المستوى التعليمي للاناث يقلل من فرص العمل المتاحة لهن. ولو نظرنا الى الجدول رقم ٥ بالصفحة ٣١، لوجدنا أن المستوى التعليمي العالي هو الذي يقلل من فرص العمل بالنسبة للاناث.

٨٠- وأشار الى ما ورد في الصفحة رقم ١٠ من أن الدراسة الوحيدة التي اعتمدت على البحث الميداني في جمع المعلومات عن البطالة وغيرها من المؤشرات المتعلقة بسوق العمل والقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت لكاتب هذا البحث وأجريت عام ١٩٨٥. وهذا أمر غير صحيح ، فهناك دراسات ميدانية عديدة في هذا المجال، منها ما صدر عن مركز الدراسات العمالية برام الله، وورقة عمل قدمها الدكتور عمر عبد الرازق لندوة في قبرص بشأن هذا الموضوع. وكانت العينة المستخدمة في هاتين الدراستين أكثر شمولا من العينة التي استخدمها الباحث.

٨١- وأشار الى ضرورة تعديل العنوان في كل من الجدول رقم ١، الوارد في الصفحة ١٣، والجدول رقم ٢ الوارد في الصفحة ٢٤.

٨٢- وانتقل الى الصفحة ٢١، فذكر ان العينة التي استندت اليها الدراسة، وتبلغ ١٣٩ عاطلا عن العمل (٨٢ من الضفة الغربية و ٥٧ من قطاع غزة) لا تمثل واقع الحال، ولا يمكن التعويل على نتائجها وتعميمها.

٨٣- وفي الصفحة ٢٩، تتحدث الدراسة عن العاطلين عن العمل حسب المؤهل العلمي ومكان الاقامة، الا انها لا تعطي أي تفسير للظواهر الخاصة بالعاطلين عن العمل حسب هذه التصنيفات، مما يقلل من قيمتها العلمية. كما أشار الى أن الجدول ٨ تنقصه المجاميع.

٨٤- واسترسل يقول ان هناك اخطاء إملائية في تعريف أنواع البطالة باللغة الانكليزية: فتعبير «Frictional» يجب أن يُستعاض عنه بتعبير «Fractional»، كما أن تعبير «Syclical» يجب أن يستعاض عنه بـ «Cyclical». كما أن الجدول ٩، الوارد في الصفحة ٣٦، يعطي أرقاما قبالة هذه الأنواع، الا أنه لم يتضح من سياق البحث كيف تم الحصول على هذه التصنيفات. فمن الجدول يتبين أن نسبة البطالة التركيبية (الهيكلية) ٤٣٫٨٨ في المائة، في حين ورد في الصفحة ٣٧ أن نسبة العاطلين عن العمل الذين عزوا سبب تعطلهم الى عدم وجود فرص عمل تناسب تخصصاتهم «وهو التعريف الذي استخدمه الباحث لهذا النوع من البطالة» كانت حوالي ١١٫٥١ في المائة.

٨٥- وتطرق الى أسباب مشكلة البطالة، فقال ان الباحث ركز فيها على ارتباط سوق العمل الفلسطيني بسوق العمل الاسرائيلي والأسواق العربية، وعواقب أزمة وحرب الخليج، وعدم توفر فرص عمل مناسبة لتخصصات العاطلين عن العمل. ولم يتطرق الباحث الى أسباب رئيسة، مثل عدم وجود أسواق خارجية لمنتجاتنا تشجع على اقامة صناعات مختلفة؛ والضرائب الباهظة المتنوعة التي أدت الى الحد من الادخار والاستثمار، وهروب رؤوس الأموال، واغلاق العديد من المؤسسات التجارية.

٨٦- وأشار الى ضرورة فتح أسواق جديدة، وإقامة البنية التحتية اللازمة، ووضع نظام ضريبي يشجع الاستثمار، وفرض الرقابة على إعداد مشروع الموازنة الفلسطينية والرقابة على إنفاقها من قبل الفلسطينيّين، مما يشجع الانفاق العام.

٨٧- وأشار الى حديث الدكتور جواد ناجي عوض عن تنشيط قطاع البناء، فقال كيف ننشط هذا القطاع اذا كان أجر العامل الفلسطيني في اسرائيل أضعاف أجره في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فكيف يمكن جذبه؟

٨٨- وأكد على ضرورة توفير القروض للمشاريع الصناعية، فقال ان المشكلة هنا لا تكمن في الحصول على التمويل، وإنما في ادارة رأس المال العامل. وأهم مصدر للحصول على الأموال هو عدم الاحتياج اليها. وأشار الى أن انشاء بنوك صناعية هو اقتراح قديم. كما أكد ضرورة توفر المساعدات من المنظمات الدولية للمشاريع الانتاجية.

٨٩- ثم تكلم الدكتور محمد سعد عميره، رئيس قسم الاقتصاد السياسي الدولي بالجمعية العلمية الملكية الأردنية، فقال ان عينة الدراسة صغيرة، وانها لو كانت أكبر وأشمل لكانت النتائج أوضح ولأمكن استنباط نسبة البطالة من داخل العينة.

٩٠- واسترسل يقول ان زوال الاحتلال من شأنه ان يساعد على الحد من مشكلة البطالة واختفاء الممارسات الظالمة.

٩١- واشار الى أن موضوع السياسات السكانية لم يعالج. وتساءل عن امكانية التفكير في العمل على تحديد النسل.

٩٢- وتطرّق الى المشاريع المقترحة في مختلف المجالات، فقال ان من الأفضل أن تكون ذات كثافة عمالية لارأسمالية. ومن هنا يمكن الاستفادة من تجربة صندوق التنمية والتشغيل الأردني بانشاء صندوق مماثل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٩٣- ثم تكلم السيد ماجد حسني محمد صبيح، مدير مركز الدراسات العمالية برام الله، فأشار الى أن الحل الجذري لمشكلة البطالة غير ممكن، وإنما الممكن هو تخفيفها أو الحد منها، لأن السبب الرئيس للبطالة في الأراضي المحتلة هو سياسات الاحتلال الاسرائيلي الاستيطاني، التي أحدثت تغييراً جذرياً في بنية القوى العاملة الفلسطينية،بالاضافة الى انتزاع الأرض من أيدي الفلسطينيين، والسيطرة على مصادر المياه، ودعم المنتجات الاسرائيلية، مما أدى الى افلاس صغار المنتجين والتحاق بعضهم بسوق العمل المأجور، خاصة داخل اسرائيل. وأوضح أن تراجع معدلات البطالة في ظل الاحتلال، خاصة في السبعينات، إنما يرجع الى تزايد الطلب الخارجي على العمالة الفلسطينية، وهجرة اليد العاملة بكثافة لأسباب اقتصادية وسياسية.

٩٤- أما العوامل التي أدت الى تزايد البطالة في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات فتتضمن:

(أ) طرد عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل فور اندلاع حرب الخليج؛

(ب) طرد آلاف الفلسطينيين من الكويت، وإغلاق أبواب العمل أمامهم في دول الخليج الأخرى بعد توقف حرب الخليج.

٩٥- وأكد على أن الحل الوحيد لمشكلة البطالة هو الاعتماد على الذات، بحيث يكون ذلك على صعيدين، ذاتي وموضوعي. فعلى الصعيد الذاتي، يتعين العمل على:

(أ) تشكيل مجلس وطني للتخطيط الاقتصادي؛

(ب) إنشاء مركز وطني للاحصاء والمعلومات البديلة؛

(ج) تحديد استراتيجية ملائمة للتنمية والتشغيل؛

(د) وضع خطة انمائية واضحة الأهداف؛

(هـ) ضبط مصادر التمويل الخارجي ومركزتها في إطار مجلس التخطيط الوطني؛

(و) ربط عملية تقديم الدعم للقطاع الخاص بمدى مساهمته في خلق فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية ؛

(ز) تركيز الاستثمار في القطاعات والمشاريع الانتاجية الأقدر من غيرها على خلق فرص عمل، وزيادة التكامل الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية والمناطق؛

(ح) خلق التناسب الديناميكي الفعّال بين التعليم المهني التطبيقي والتعليم النظري الأكاديمي، والاهتمام بتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل؛

(ط) انشاء مؤسسات القطاع العام وتشجيع اقامة الشركات المساهمة العامة المختلطة بين القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية العامة؛

(ي) ترسيخ النهج الديمقراطي في الاطار المؤسسي الانمائي، وجعل التوظيف يستند الى معايير الكفاءة والجدارة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب؛

(ك) تنشيط دور الاتحاد العام لنقابات العمال في مجال التخفيف من حدّة البطالة.

٩٦- وعلى الصعيد الموضوعي، يتعيّن العمل على:

(أ) التصدّي لسياسة مصادرة الأراضي والاستيطان والسيطرة على مصادر المياه؛

(ب) العمل من أجل رفع القيود المفروضة على الانتاج والتسويق الزراعي وعلى تراخيص الصناعة والبناء، والتصدي لسياسة هدم وإغلاق المنازل والمحالّ التجارية وإتلاف المزروعات واقتلاع الاشجار بحُجج أمنية؛

(ج) العمل ضد سياسة الضرائب الباهظة والمُجحفة؛

(د) العمل من أجل تحرير التجارة الخارجية الفلسطينية من القيود الاسرائيلية؛

(هـ) العمل من أجل انتزاع مستحقات العمال الفلسطينيّين العاملين في اسرائيل؛

(و) الضغط على السلطات المحتلة من أجل الكشف عن رصيد الضرائب والرسوم الجمركية التي تُجْبيها من سكان الأراضي المحتلة، والمطالبة بتحويلها الى البلديات والمجالس القروية الفلسطينية لانفاقها على مشاريع البُنية التحتية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية في الأراضي المحتلة؛

(ز) العمل من أجل رفع القيود الاسرائيلية عن التحويلات الخارجية وعن انشاء البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية التي تقدم التسهيلات الائتمانية، والنضال من أجل تطبيق قانون حقيقي لتشجيع الاستثمار في الأراضي المحتلة؛

(ح) التنسيق مع الدول العربية من أجل فتح أسواقها أمام المنتجات الفلسطينية.

٩٧- ثم تكلم السيد حسين هلال الخطيب، من وزارة التخطيط الأردنية، فقال ان عينة الدراسة صغيرة، ودعا الى عدم تحديد النسل، لأن للزيادة في عدد السكان أهمية بالغة.

٩٨- ثم تكلم الدكتور عاطف كمال صادق علاونة، الأستاذ المشارك بجامعة القدس المفتوحة ومدير منطقة رام الله التعليمية، فقال ان الدراسة لم تتطرق الى موضوع هام جدا، ألا وهو انخفاض الانفاق الاستهلاكي للعمال الذين يتم تسريحهم وانضمامهم الى صفوف العاطلين عن العمل، مما يؤدي الى انخفاض الطلب، وبالتالي تدنّي العرض وانخفاض الانتاج، مما ينعكس مباشرة في معاناة المؤسسات الانتاجية الفلسطينية واضطرارها الى تسريح العمال. وللحد من انخفاض الانفاق الاستهلاكي للعمال المسرّحين، يتعين انشاء صندوق للضمان الاجتماعي يشمل التأمين على البطالة.

٩٩- ثم تكلم الدكتور فيصل فخري مرار، المدير التنفيذي بالبنك العربي بالأردن، فقال ان معالجة مشكلة البطالة تكمن في اقامة اطار مؤسسي. واضاف أن الاعتماد على الذات يجب أن يمارس على أربعة مستويات، هي الفلسطيني والعربي والجماهيري والدولي.

١٠٠- ثم تكلم الدكتور يعقوب حسن سليمان الكسواني، من مركز التعاون العربي للدراسات الاقتصادية بالأردن، فقال ان الهجرة اليهودية الجديدة تشكل عنصرا أساسيا لفرض نظام اقليمي جديد في المنطقة، كما ان لها دورا أكبر في الاستحواذ على فرص العمل، بفضل ما يتميز به افرادها من مستوى تأهيلي عالٍ. فالمخطط لهم أن يقوموا بدور أكبر وأن يتقلدوا مناصب عليا، حسب المخططات الصهيونية. لذلك، أعرب عن عدم اتفاقه مع الدراسة في اعطاء أهمية كبيرة للمهاجرين اليهود الجدد كعنصر احلال للعمالة الفلسطينية داخل اسرائيل. والنظام الاقليمي الجديد هو الذي سيحدد ما اذا كان زوال الاحتلال سيؤدي الى زوال مشكلة البطالة.

١٠١- ثم تكلم الدكتور قاسم محمد صالح جوده، الأستاذ المساعد بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، فقال ان من اسباب مشكلة البطالة:

(f) الممارسات الاسرائيلية القَسْرية؛

(ب) المغريات التي وفّرتها سلطات الاحتلال كبدائل للقطاع الزراعي الذي سحبت منه قطاعا كبيرا من العاملين؛

(ج) طبيعة المشاريع القائمة والتي هي في الغالب مشاريع فردية وعائلية، مما أدى الى انخفاض الطلب على العمال في قطاع البناء والتشييد.

١٠٢- واسترسل يقول ان ما طرح في الدراسة هو من قبيل العموميات، اذ ينبغي لأي سياسة أو خطة لمعالجة مشكلة البطالة أن تُنفذ في ضوء رؤية واضحة للمتغيرات السياسية، توضع على أساسها خطة اقتصادية اجتماعية تنموية.

١٠٣- ثم تكلم السيد جمال أحمد حسين أبو عبيد، رئيس وحدة الدراسات ببنك الاسكان الأردني، فاقترح إنشاء بنك للمعلومات بالتعاون بين المؤسسات القائمة في الأراضي المحتلة من جهة، والمؤسسات الدولية المعنية، من جهة أخرى، وذلك للتقليل من التضارب بين الاحصاءات. كما أكد ضرورة الاهتمام بتدريب الكوادر الفلسطينية على الأمور الادارية ذات الوجهة الاقتصادية التنموية.

١٠٤- ثم تكلم السيد جورج قصيفي، عضو مجموعة العمل حول الدراسات الفلسطينية بالاسكوا، فقال ان أي عملية احصائية في الضفة الغربية وقطاع غزة تفتقر الى اطار احصائي. واقترح أن يتم الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونروا بغرض الايعاز الى اسرائيل بوضع اطار احصائي، أو اللجوء الى خبير في اعداد العينات الدراسية. واذا تعذر ذلك، توجب الاقتصار على اجراء دراسات حالة وليس دراسة عينات.

١٠٥- وأكد على ضرورة التقدم باقتراحات عملية ملموسة لمحاربة البطالة، نظرا لأهمية الجانب العملي. كما أكد أهمية مواءمة تخصصات الخريجين مع متطلبات سوق العمل.

١٠٦- وفيما يتعلق بتحديد النسل، دعا الأسر الفلسطينية الى زيادة الإنجاب.

١٠٧- ثم تحدث السيد محمد جبر، عضو مجموعة العمل حول الدراسات الفلسطينية بالاسكوا، فقال انه يسمع كثيرا عن اعطاء قضية استصلاح الأراضي الأهمية المطلقة في مجال ايجاد فرص العمل. وقد حاول قسم الزراعة في الاسكوا متابعة مجموعة من المشاريع، من بينها مشروع خاص باستصلاح الأراضي. إلا أن المختصين في الأراضي الفلسطينية المحتلة رأوا أن اعطاء هذا القطاع أهمية مطلقة هو أمر غير سليم، لأن هناك فائضا في الانتاج الزراعي في الأراضي المحتلة.

١٠٨- وتابع كلامه فطرح الأولويات التالية:

(أ) إقامة مؤسسات رسمية؛
(ب) إقامة بُنية تحتية، من قبيل مد الطرق الزراعية وشبكات المياه والكهرباء؛
(ج) اقامة مؤسسات الخدمات الزراعية المساندة؛
(د) استصلاح الأراضي، مع صيانة وتأهيل آبار وشبكات الري.

١٠٩- ثم تكلم السيد محمد زهدي النشاشيبي، عضو اللجنة التنفيذية ورئيس دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية، فقال ان الأرض هي عنوان الصراع وأن استصلاحها هو استعادة لها. واضاف ان الهجرة هي جزء لا يتجزء من العقيدة الصهيونية، وان المبادرة السياسية السلمية هي تمهيد لاقامة نظام اقليمي جديد في المنطقة.

١١٠- ثم تكلم الدكتور عبد الفتاح خالد ابو شكر، الاستاذ المشارك بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، فقال ان الدراسة المطروحة على بساط البحث هي بمثابة مؤشر يستخدم في اعداد خطة تنموية اقتصادية في المستقبل، ولا تعتبر بمثابة دراسة سكانية. وعلل لجوءه الى الاحصاءات الاسرائيلية، في بعض الحالات، بعدم توافر احصاءات اخرى. وأضاف ان الأرقام الواردة في الدراسة ليست متناقضة. وأقر بأن العينة صغيرة، وذلك بسبب الاطار المالي المحدد لها. وعلى الرغم من صغرها، فانها تمثل بعض الخصائص الهامة.

١١١- ثم تكلم الدكتور جواد ناجي عوض، مدير دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بدولة فلسطين، فقال ان زوال الاحتلال سيشكل «المعبر» للسلطة الفلسطينية لايجاد حل لمشكلة البطالة، الا انه لن يؤدي الى القضاء عليها تماما. واضاف ان الأراضي الفلسطينية تفتقر الى امكانات ادارة التنمية فيها، ولهذا تحدث أخطاء.

١١٢- ثم تكلم الدكتور تيسير عبد الجابر، الأمين العام التنفيذي للاسكوا، فقال أن الندوة قد أفادت من تبادل الرأي وطرح المقترحات، وان كانت عامة.

موجز وقائع البرنامج الثاني للاحتفال

١١٣- بدأت وقائع البرنامج الثاني للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الساعة الخامسة، عندما افتتح الدكتور تيسير عبد الجابر الاحتفال، فاشاد بمواقف جلالة الملك الحسين ودعمه المتواصل للقضية الفلسطينية في جميع مراحلها، وبالرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالته يوم أول أمس الى رئيس اللجنة المعنية بحقوق الشعب العربي الفلسطيني في الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

١١٤- وبيّن أن الاحتفال يأتي انسجاما مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٧٧، ليكون في نفس التاريخ الذي اتخذت فيه الجمعية العامة قرارها باقامة دولة عربية وأخرى يهودية على أرض فلسطين، وذلك في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. كما ان الجمعية العامة قد أصدرت في عام ١٩٧٤ قرارا بشأن قضية فلسطين يعّرف الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني بانها تشتمل على كل من حق تقرير المصير وحق الاستقلال الوطني والسيادة وحق العودة للفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم.

١١٥- ومضى يقول انه انطلاقا من الأهداف التي تسعى اليها الأمم المتحدة من وراء تنظيم الاحتفال بهذا اليوم، ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة التطورات التي انتهت اليها القضية الفلسطينية في المرحلة الجارية، واستمرارية المعاناة البالغة للشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي الشتات، فقد رأت الاسكوا

ان تنسق في تنظيمها لهذا الاحتفال مع كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين والمنظمات الدولية المعنية، بهدف استعراض آخر التطورات التي تمر بها القضية الفلسطينية من أجل صياغة الرؤية المتعلقة بالكيفية التي يمكن من خلالها أن يساهم المجتمع الدولي في استعادة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه المشروعة، خاصة في ظل مسيرة السلام التي استهدفت ايجاد حل سلمي للصراع العربي الاسرائيلي، بما في ذلك الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

١١٦- وقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، ومنذ انشائها في عام ١٩٧٣، باصدار عشرين قرارا تتعلق بشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني. وتناولت تلك القرارات تقديم المساعدات الفنية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، واجراء المسوح والتعدادات السكانية، والتنسيق بين أجهزتها المختصة بالشؤون الانمائية. كما قامت الامانة التنفيذية للاسكوا في عام ١٩٨٦ بانشاء مجموعة العمل حول الدراسات الفلسطينية، لمتابعة الأنشطة المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة واجراء الدراسات المتعلقة بها.

١١٧- واسترسل يقول ان الجمعية العامة قد اصدرت في دورتها السادسة والأربعين، المعقودة في عام ١٩٩١، عدة قرارات تتولى الأمانة التنفيذية للاسكوا متابعة تنفيذها بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المختصة.

١١٨- وأشاد بالتعاون الكامل الذي تحظى به الاسكوا في أنشطتها هذه من قبل الدول العربية المعنية، وبخاصة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والأجهزة الفلسطينية المختصة، بالاضافة الى الجهات الاقليمية والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ووكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وشعبة حقوق الفلسطينيين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

١١٩- وقال ان الاسكوا قد أصدرت، في دورتها السادسة عشرة، التي عقدت هذا العام في عمّان، قرارين هامين حول شؤون الاعمار والتنمية في فلسطين. القرار الأول يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، أما الثاني فيتعلق باعلان العقد القادم (١٩٩٤-٢٠٠٣) عقداً للاعمار والتأهيل في منطقة غربي آسيا. كما تتابع أجهزة الاسكوا انجاز العديد من الدراسات، والتمهيد لعقد ندوات واجتماع خبراء لمناقشة مستقبل الأوضاع الانمائية وفرص التعاون الانمائي الاقليمي، وفق الاحتمالات الممكنة لمسار مفاوضات السلام الجارية، سواء في اطارها الثنائي أو متعدد الأطراف. والتزاما بالقرار الذي أصدرته الاسكوا حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، شرعت اللجنة في اجراء الاتصالات اللازمة لصياغة الأنشطة الرامية الى تعزيز دورها في الأنشطة الفنية التي تقع ضمن دائرة اختصاصها.

١٢٠- ثم تكلم السيد عادل ارشيد، مدير ادارة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية الأردنية، فقال ان الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة للامم المتحدة، في قرارها ٤٠/٣٢ لعام ١٩٧٧، الى حكومات وشعوب

العالم للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، انما جاءت تعبيرا عن ارادة دولية وفهم حضاري لمأساة الشعب الفلسطيني. كما ان المقصود الفعلي من تخصيص هذا اليوم هو التأكيد عالميا على حقيقة وجود شعب فلسطيني له حقوقه الوطنية المشروعة، بدءا بالحق في تقرير المصير وانتهاءً بالسيادة على أرضه واقامة دولته المستقلة.

١٢١- واسترسل يقول ان الأردن قد حمل، منذ سنوات تأسيسه الأولى، رسالته القومية باعتباره وريثا للثورة العربية الكبرى، وناضل من أجل استقلال الوطن ووحدة الأمة ويعيش مأساة فلسطين وشعبها منذ بدايتها. فارتباط الأردن بفلسطين قد تبلور منذ المراحل المبكرة للكفاح الفلسطيني والعربي ضد قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. وشهداء الأردن في فلسطين لم يستشهدوا تلبية لقرار سياسي فقط، ولكن دفاعا عن عروبة فلسطين. كما ان قبر الشريف حسين بن علي في رحاب الأقصى يؤكد التزام الهاشميين بعروبة القدس.

١٢٢- وتابع كلامه قائلا ان الأردن قد استقبل موجات هجرة الفلسطينيين من لاجئين ونازحين منذ عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٩١. فالشعب الفلسطيني والأردني يعيش على هذه الارض حياة المهاجرين والأنصار.

١٢٣- وبعد قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية، الذي جاء استجابة لخيار القيادة الفلسطينية، بقي الأردن على موقفه الذي أملاه احساسه الأصيل بالمسؤولية التاريخية والقومية نحو دعم صمود سكان الأراضي المحتلة وتخفيف معاناتهم اليومية.

١٢٤- وتطرق الى القرار الذي أصدرته القيادة الفلسطينية منذ أكثر من عام بالموافقة على المشاركة في مسيرة السلام التي انطلقت من مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١. الا أن اليوم، وبعد سبع جولات من المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية والاسرائيلية، وبعد جولتين من المفاوضات متعددة الأطراف، يبدو أن كثيرا من الآمال قد احبطت. فلا تزال القبضة العسكرية الاحتلالية تشتد على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ومن جهة أخرى، أدت السياسة الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي الى منع تطور اقتصاد فلسطيني مستقل وجعل اقتصاد الأراضي المحتلة تابعا للاقتصاد الاسرائيلي.

١٢٥- واسترسل يقول ان الأردن قد اتخذ قرار المشاركة في مسيرة السلام بالتنسيق مع اشقائه العرب سعيا وراء حل مشرف وعادل يعيد الحقوق الى أصحابها. وسيظل الأردن الظهير والمساند للأخوة الفلسطينيين ووفدهم في المفاوضات. فلقد أدرك الأردن، منذ تأسيسه، أن قدره قد ارتبط بفلسطين. ومن هنا كان حرص جلالة الملك الحسين على التصدي للدفاع عن فلسطين وحقوق أهل فلسطين طوال العقود الأربعة الماضية.

١٢٦- ثم تكلم الدكتور جواد العناني، عضو الوفد الأردني في محادثات السلام، فقال ان اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هو احياء لذكرى أليمة نتج عنها تشتيت الآلاف المؤلفة من شعب فلسطين في شعاب الأرض وفجاجها، وتهجيرها من موطنها الذي دان لها آلاف السنين، وإحلال مهاجرين من شتى بقاع الأرض مكانهم.

١٢٧- وأضاف ان الشعب الفلسطيني الذي تعرض لأسوأ ظلم شهده هذا القرن لم يستسلم ولم تهن عزيمته، بل جد وعمل باخلاص دؤوب وجهد متواصل، بالدم والعرق والكفاح، حتى يحصل على حقوقه، واستطاع ان يبقي قضيته واعدة نابضة حتى تنتهي الى الحل المشرف وحتى يتمكن هذا الشعب من تقرير مصيره على أرضه وترابه الوطني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية.

١٢٨- واسترسل يقول ان حقوق اللاجئين الفلسطينيين والنازحين منهم لا تسقط بالتقادم. فالحق في العودة لا تقرره سياسة او ادعاءات، بل هو حق ثابت أزلي صار يكتسب مع الوقت أهمية وادراكا من العالم. ودعى، في هذا الصدد، الى تنشيط دور الأمم المتحدة وتطبيق قراراتها المتعلقة بالأراضي المحتلة، وتطبيق اتفاقيات جنيف، وابقاء وكالة الأونروا في حالة ادارية ومالية تمكنها من توفير الخدمات للاجئين حتى يتمكنوا من استعادة حقوقهم.

١٢٩- وتابع كلامه قائلا ان الأردن قد قدم الكثير من موارده وجهوده وارضه ليكون وطنا ثابتا، لا بديلا، للفلسطينيين. وقد كانت تجربة التآخي بين المهاجرين والأنصار في الأرض الأردنية من أروع التجارب في عصرنا الحالي. والأردن قد وضع نصب عينيه أن يكون سندا داعما لمطالب الفلسطينيين وتأكيد حقوقهم السياسية المشروعة على أرضهم وترابهم.

١٣٠- وأضاف ان الأمم المتحدة قادرة، عبر مجلس الأمن والجمعية العامة والأونروا والاسكوا، على القيام بدور أكبر في عملية السلام. فهذه العملية تقوم، بكاملها، على قرارات الأمم المتحدة.

١٣١- ثم تكلم الدكتور صائب عريقات، عضو الوفد الفلسطيني في محادثات السلام، فاستعرض مراحل تطور الصمود الفلسطيني في وجه الاحتلال الاسرائيلي، الى أن تفجرت الانتفاضة.

١٣٢- وقال ان فلسطين، وان كانت قد شطبت من على الخارطة الجغرافية، فانها مازالت حية تنبض على الخارطة السياسية.

١٣٣- ثم تلا السيد الطيب عبد الرحيم، سفير دولة فلسطين في الأردن، رسالة من السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، الى المشاركين في الاحتفال، ووجه فيها تحية الى أخيه جلالة الملك الحسين وحكومته الموقرة والشعب الأردني الشقيق، كما وجه فيها تحية إكبار واعتزاز الى الأهالي الصامدة الصابرة في مدن وقرى فلسطين الحبيبة، والى الرجال المناضلين في رباع وجبال فلسطين، والى سواعد الانتفاضة المباركة وأطفال الحجارة المقدسة، والى الأبطال الصامدين في سجون ومعتقلات الاحتلال الاسرائيلي البغيض، والى الجرحى البواسل الذين يصنعون النصر بآلامهم ودمائهم، والى الأمهات والأخوات الصامدات الصابرات، والى الشعب الفلسطيني البطل الصامد المجاهد، والى الشهداء الأبرار الذين شقوا الدرب بدمائهم الزكية، فالفجر قريب والنصر آت، ونحن على موعد في القدس الشريف المحررة عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

١٣٤- كما جاء في الرسالة انه بعد مرور عام ونيف تخللته سبع جولات من المفاوضات العسيرة وتغيير الحكومة الاسرائيلية، لم يتحقق اي تقدم واضح في المسائل الأساسية. ولازالت الحكومة الاسرائيلية

ترفض تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) على اراضينا المحتلة وتطرح صيغة للحكم الذاتي لا تعدو كونها ادارة محلية، وتعرض اجراء انتخابات محلية بدلا من الانتخابات التشريعية، وترفض مبدأ الانسحاب من ارضنا، بل تتعامل معها كأجزاء اقليمية وليس كتراب وطني فلسطيني تحت الاحتلال، وتكثف نشاطها الاستيطاني عليها، كما لا تزال ترفض ادراج موضوع القدس على جدول أعمال المفاوضات، وتماطل وتضع العراقيل في محاولات لحرفها عن جوهرها، مما أوصل العملية برمتها الى طريق مسدود بتعمد واضح.

١٣٥- وجاء في الرسالة كذلك ان الحكومة الاسرائيلية تراهن على ضعف الموقف العربي واستمرار فرقته وتمزقه. وهي تأمل من ذلك التمكن من الالتفاف على حقوقنا الوطنية وعلى المساعي الرامية لايجاد تسوية عادلة شاملة. غير ان شعبنا العظيم سيظل يناضل دفاعا عن هذه الأرض المقدسة الطيبة ومن أجل تطبيق الشرعية الدولية.

١٣٦- وبعد ذلك، عُرضت أفلام تسجيلية، من انتاج الأونروا، عن ظروف معيشة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن.

١٣٧- ثم قامت فرقة شعبية فلسطينية بأداء بعض رقصات الدبكة والأغاني الوطنية.